المبحث الثانى

التبادل ودورة الدخل القومى

مقدمـــــة:

تناولنا سابقا طبيعة علم الاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى يهتم بدراسة النشاط الإنسانى فى سبيل علاج المشكلة الاقتصادية المتمثلة فى كثرة الحاجات الإنسانية وندرة الموارد اللازمة لإشباعها، ويدور موضوع هذا الجزء حول قيام عملية التبادل السلعى فى اقتصاد يتميز بدرجة عالية من التخصص وتقسيم العمل وتستخدم فيه النقود كوسيط للتبادل، ويتميز التبادل بالاتساع فى أسواق السلع والخدمات التى لم تعد تقتصر فقط على مكان ثابت بل أن بعضها مثل أسواق الصرف الأجنبى التى تشمل العالم بأكمله. وينتج عن التبادل علاقة للقيمة والثمن، فيجرى على المستوى الجزئى أى مستوى الوحدات الاستهلاكية والإنتاجية تحديد أثمان سلع معينة، ويتم على المستوى الكلى التجميعى، أى حيث تتكون على المستوى القومى دورة سلعية ودورة نقدية.

يتناول هذا المبحث شرح موضوع التبادل ودورة الدخل القومى فى أربعة مطالب، كما يلى:

المطلب الأول: التبادل الطبيعى والاقتصاد النقدى.

المطلب الثانى: الأسواق والمنافســة.

المطلب الثالث: نموذج التدفق الدائري للدخل.

المطلب الرابع: طرق قياس الناتج القومي.

المطلب الأول: التبادل الطبيعى والاقتصاد النقدى:

ان تقسيم العمل يخلق وضعا يتميز باعتماد الناس بعضهم على بعض. وإذا كان روبنسون كروزو يعيش مستقلا، فانه فى ظل اقتصاد يتميز بالتخصص وتقسيم العمل فان كل إنسان يعتمد على الآخرين، والفرد ينتج فى هذا النظام أكثر مما يحتاجه بصفة فردية، أيضا يحتاج إلى سلع لم يشترك هو فى إنتاجها. أن تزويد الإنسان بهذه السلع يتطلب قيام عملية التبادل السلعى.

وبالنسبة لتقسيم العمل الراقى فى الاقتصاديات الحديثة، فان هناك إمداداً لآلاف الملايين من البشر بالسلع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جميع أنحاء العالم، هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة والمتشابكة نسميها فى علم الاقتصاد بالاعتماد المتبادل Interdependence. ان الحالة الراهنة فى الاقتصاد العالمى والتى تتميز بالاعتماد المتبادل لاتؤدى أبدا إلى حالة من الفوضى أو كارثة للوجود الإنسانى، ذلك لأن النظام الاقتصادى الحديث يعتمد على تكامل وتعاون بين العمليات

الاقتصادية، وذلك من أجل إشباع حاجات الإنسان من السلع والخدمات، أن تنظيم حركة التبادل فى المجتمع تصبح لذلك الواجب الأساسى لكل اقتصاد قومى.

ان تبادل سلعة مقابل سلعة، أو ما يسمى بنظام المقايضة أو التبادل الطبيعى عادة ما تشوبه بعض الصعوبات، فمثلا منتج سلعة معينة يجب عليه أن يجد شخصا آخر فى حاجة إلى هذه السلعة، وأن المنتج الأول قد لاتتوافق رغباته مع المنتج الثانى، ومن المهم فى عملية التبادل أن يتم توافق بين رغبات المتعاملين فى السلعة المتبادلة وعلاقات المتبادل. ان الشرط الهام للتبادل الطبيعى هو التطابق الزمنى للرغبات، فمن ينتج مثلا منسوجات ويحتاج إلى الخبز يجب عليه أن يجد منتجا للخبز يحتاج فى نفس الوقت إلى المنسوجات، وأيضا بنفس القدر والكمية المقبولة كنسبة تبادل بين الخبز والمنسوجات. فمثلا لو كان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس ساعات، بينما رغيف من الخبز يستغرق صنعه ساعة واحدة، فان مترا من القماش يستغرق صنعه خمس أضعاف وقت العمل المبذول فى صناعة رغيف من الخبز، لذلك فان مترا من القماش يساوى خمسة أرغفة من الخبز. أو أن نسبة تبادل القماش إلى خبز تساوى ١: ٥.

والواقع أن هناك مشكلات إضافية يمكن أن تنتج من نقل السلع وعدم القدرة على تخزينها، كما أن بعض الخدمات تكون مرتبطة بمنطقة معينة ولايمكن نقلها إلى منطقة أخرى. ان الاقتصاد الذى يتميز بدرجة عالية من تقسيم العمل لايمكن تصور وجوده فى حالة الاقتصاد الطبيعى الذى ينظر إليه على أنه ظاهرة تاريخية مضت أو أنها مرحلة بدائية فى التاريخ الاقتصادى للبشرية، ويكاد ينعدم فى عالمنا المعاصر، وربما يوجد فى حياة القبائل البدائية التى لم تتصل بالمدنية الحديثة أبدا، وتعتبر حالة نادرة تلك التى أذاعتها وكالات الأنباء العالمية فى شهر يوليه سنة ١٩٩٤ من أنه قد اكتشفت قبائل تعيش فى إحدى الجزر المنعزلة بإندونيسيا، ويرجح علماء الإنثربولوجيا أنها تعيش بأدوات عمل ترجع إلى العصر الحجرى، ويتم نظام التبادل الطبيعى أو المقايضة فيما بين أفرادها.

ان مشكلات عملية التبادل غير المباشر أمكن تجنبها باستخدام النقود كمعادل عام لقيم السلع، وذلك يحدث عندما تقوم سلعة معينة بوظيفة المعادل العام للتبادل، كما أنه يكون لها أيضا منفعة ذاتية أى يستطيع الإنسان استخدامها كسلعة أى أن لها منفعة كسلعة. وحول ذلك توجد أيضا أمثلة فى الماضى والحاضر، فمثلاً استخدم الإنسان قديما القواقع والمعادن كوسيط للتبادل وأدت وظائف النقود، وحتى اليوم يستخدم الإنسان الذهب والفضة كوسيط نقدى. ومن خلال استخدام معادل عام للتبادل فانه ينشأ من خلال عملية التبادل غير المباشر عمليتان للتبادل، وهما عملية الشراء أى نقود مقابل سلع، وعملية البيع أى سلع مقابل نقود، وبدلا من تطابق زمنى مزدوج يكفى فى التبادل النقدى عملية تبادل بسيطة ذات اتجاه واحد.

إن الشخص الذى ينتج ويمتلك المنسوجات يجب عليه أن يجد من يطلب سلعته، وهذا لايلزم أبدا أن يكون مالكاً لسلعة معينة سواء خبز أو غيره ليقوم بمقايضتها، أى تبادلها مقابل السلعة التى يرغب فى شرائها. ذلك لأن المشترى يفضل أن يدفع نقودا كمقابل للسلعة المشتراه، والبائع يقبل ذلك. وذلك لأنه فى ظل نظام نقدى فعال توجد الثقة فى أن النقود يمكن فى كل وقت تبادلها مع السلع المرغوب شرائها أو بيعها. ويمكن أن توجد منافع كثيرة للتبادل غير المباشر أى باستخدام النقود. وقد

وجدت عيوب ومخاطر يتعرض لها النظام النقدى، خاصة أنه تنتج النقود فى المجتمعات الحديثة من مادة تكون رخيصة جداً. وأيضا حيث يسود فى العصر الحديث احتكار الدولة لعملية إصدار النقد، فان الخبرة العملية توضح لنا أنه من الصعب أن يتحرك المحتكر مركزه الاحتكارى والذى يستفيد منه، حيث أنه يتمكن من إصدار النقود وترويده بها وامتلاك النقود كوسيط للتبادل، كل ذلك دون أن يقدم مقابلاً لكل هذا.

ان وظائف النقود لاتقوم بها فقط النقود التى تصدرها الدولة وهى أوراق البنكنوت، ولكن أيضا هناك النقود المصرفية وهى نقود الحسابات الجارية، والتى تؤثر فى كمية النقود بالمجتمع وتكون أحد أسباب حدوث التضخم. ولاتوجد فقط مشكلة الرقابة الحكومية على الإصدار النقدى وإنما أيضا توجيه السياسة النقدية بحيث تعمل على ضبط كمية النقود وتقييد الائتمان حتى لايحدث توسع نقدى وزيادة فى كمية النقود مما يساهم فى حدوث التضخم.

المطلب الثانى: الأسواق والمنافســـة:

أولا: تعريف السوق Market:

يعرف السوق بأنه بقعة جغرافية معينة يتم فيها شراء وبيع السلع حيث تلعب القوى المحددة للسعر دورها. فجزء هام من النظرية الاقتصادية يدور حول شرح تحديد الأسعار فى السوق. وعندما اكتملت نظرية السوق وجدنا أنها امتدت لتشمل سلعاً كالقطن والقمح. وامتدت نظرية السوق لتشمل الأسواق المستقبلة لسلع لم تنتج بعد ولم تشترى أو تباع، فيما يسمى سوق الاختيارات Options وسوق المستقبليات Futures. المفهوم التقليدى للسوق أنه المكان أو المجال الذى يتم فيه تفاوض البائعين والمشترين لمبادلة سلعة ذات خصائص محددة والتى يتحقق فيه نقل ملكية السلعة. ولايشترط التواجد المادى للسلع فى السوق إلا أنه عادة ما تتجه السلع إلى مراكز الاتجار فيها.

ويهمنا هنا أن نميز بين نوعين من الأسواق:

١ – سوق السلع والخدمات التى تبيع فيها المنشآت منتجاتها من السلع والخدمات.

٢ – سوق خدمات عناصر الإنتاج، حيث يقوم القطاع العائلى ببيع خدمات عناصر الإنتاج التى يسيطرون عليها.

ومن خلال تفاعل آليات السوق يتم توزيع الموارد بواسطة قرارات الإنتاج والبيع والشراء التى تتخذ بواسطة المنشآت والمستهلكين والسلطات المركزية. واقتصاديات السوق الحرة Free-market economy إنما هى تلك الاقتصاديات التى تلعب فيها قرارات الأفراد والمنشآت، دون السلطة المركزية، الدور الرئيسى فيما يتعلق بتوزيع الموارد. واقتصاديات السوق الحرة إنما تعرف بأنها الاقتصاديات الرأسمالية، وتتحدد فيها الأثمان طبقا لتفاعل قوى العرض والطلب أى آليات السوق.

ثانيا: أطراف النشاط الاقتصادى واتخاذ القرارات:

تدور اقتصاديات السوق حول دراسة سلوك كل من الأفراد والجماعة والسلوك إنما يتضمن اتخاذ قرارات عن طريق الاختيار بين البدائل. فمن الذى يتخذ هذه القرارات ؟

(أ): القطاع العائلى Household Sector:

كما يسمى بقطاع المستهلكين. والوحدة فى هذا القطاع هى الأسرة أو العائلة، وفى نظرية الطلب تعتبر الأسرة أنها الوحدة الأساسية وتفترض نظرية الطلب أن الأسرة تتخذ قرارات متسقة وأن سلوكها فى السوق كما لو كانت الأسرة تتكون من فرد واحد. ويقوم القطاع العائلى باتخاذ نوعين من القرارات الهامة: أولها كيف تقوم الأسرة بإنفاق دخلها ؟ أو بعبارة أخرى ما هى السلع والخدمات التى تقوم الأسرة بشرائها وبأى الكميات. وثانيها أن يقوم القطاع العائلى ببيع الموارد التى يملكها أو بعرض خدمات هذه الموارد. إن قطاع المستهلكين فى اتخاذه لجميع القرارات يكون هدفه تحقيق أكبر قدر من الإشباع.

(ب): قطاع الأعمال:

والوحدة فى هذا القطاع هى المنشأة الاقتصادية، وهى التى تتخذ القرارات فيما يتعلق بتوظيف الموارد وإنتاج السلع والخدمات، وهى التى تقوم ببيع السلع والخدمات التى تنتجها إلى المنشآت الأخرى أو إلى المستهلكين. والمنشأة الاقتصادية تعتبر أنها وحدة السلوك فى جانب العرض مثلها فى ذلك مثل المستهلك الذى يعتبر وحدة السلوك فى جانب الطلب. ويفترض عادة فى مثل هذه الظروف أن المنشأة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح.

(جـ): الدولة:

وهى السلطة المركزية بما فيها الأجهزة والمصالح والهيئات الحكومية التى تخضع لسلطات الحكومة المحلية أو المركزية. فهى المؤسسات التى تتمتع بسلطات قانونية وسياسية فى فرض رقابة على متخذى القرارات من الأفراد والمنشآت وكذلك على الأسواق. وليس هناك هدف واحد تتصرف على أساسه هذه الأجهزة الحكومية، وتدفع فى سياستها بمجموعة من الأهداف التى يمكن تحديدها ومن الممكن استخدامها كأساس لتقييم كفاءة تصرفات السلطة المركزية.

المطلب الثالث: نموذج التدفق الدائري للدخل:

أولا: ماهية الدخل والناتج القومي:

يعد الناتج القومي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي، ومقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج مختلف السلع والخدمات. فأي اقتصاد في العالم إنما يقوم بإنتاج العديد من السلع والخدمات. وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، فان مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض ما يعرف بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل، والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الاقتصادية، وتشمل القطاع العائلي أو المستهلكين والقطاع الإنتاجي أو رجال الأعمال والحكومي والعالم الخارجي.

الناتج القومي هو القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة. أما الدخل القومي فهو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة. علما بأن الدخل القومي هو نفسه الناتج القومي معبراً عنه بوحدات نقدية، فالراتب الذي يتسلمه الموظف هو عبارة عن إنتاجه في عمله معبرا عنه في صورة نقود.

وقبل أن نتناول بالتفصيل شرح نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل يجدر بنا أن نعرض بعض التعريفات الهامة فيما يلى:

(١) الطلب الكلي والعرض الكلي:

الطلب الكلي يشمل إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين. أما العرض الكلي فهو مجموعة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع في فترة زمنية معينة. ويتحقق التوازن بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي فاذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور التضخم وإذا حدث العكس فسوف يظهر ما يعرف بالركود.

(٢) التفرقة بين التدفق والرصيد:

التدفق هو تغير خلال فترة زمنية معينة أما الرصيد فهو كمية ثابتة في لحظة معينة. فمستوى التوظف ورأس المال والنقود والثروة تعتبر أرصدة حيث يمكن تحديدها في لحظة معينة من الزمن. أما الدخل، الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي كلها تيارات أو تدفقات.

(٣) التفرقة بين الدخل والثروة:

الدخل هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد، أما الثروة فهي رصيد الفرد في لحظة معينة. والعلاقة بينهما هي أن الثروة تعمل على تدفق الدخل، كما أن تراكم الدخول بعد خصم الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الثروة.

(٤) الإنفاق الكلي:

الإنفاق الكلي هو الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة.

ثانيا: التدفق الدائرى للدخل القومي:

يرتكز بنموذج حلقة التدفق الدائري للدخل على اعتبار أن كل جنيه ينفق من قبل شخص معين يمثل في الوقت نفسه دخلا لشخص أخر. ولتوضيح ذلك نفترض ابتدءًا إننا نواجه اقتصاد بسيط مغلق لايتعامل مع العالم الخارجي ولا دور للحكومة فيه مكون فقط من قطاعين العائلي والمنتجين مع افتراض أن الدخل الذي يحصل علية القطاع العائلي ينفق بأكمله على السلع الاستهلاكية والخدمات.

ويتلخص هذا النموذج في التدفقات التالية:

١. يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل وارض ورأس مال وتنظيم للقطاع الإنتاجي.

٢. يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول خدمات عناصر الإنتاج والممثلة في الأجور والمرتبات لعنصر العمل والريع لعنصر الأرض والفائدة لرأس المال والربح للتنظيم. ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

٣. يستخدم القطاع الإنتاجي عناصر الإنتاج المقدمة من القطاع العائلي في إنتاج سلع نهائية وخدمات يقدمها للقطاع العائلي.

٤. يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات من القطاع الإنتاجي مقابل دفع قيمة هذه المنتجات. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات المنتجة تعبير الناتج القومي.

والشكل الموضح لاحقا هو ملخص للتدفقات الدائرية السابقة، ومنه يتضح أن الناتج القومي يولد دخلا والدخل يتم إنفاقه على الناتج القومي وهكذا. وتشكل عملية التبادل علاقات للقيمة يطلق عليها الثمن. وإذا ما كانت عمليات التبادل تتم باستخدام النقود، فان علاقات القيمة يعبر عنها بالنقود أى بالثمن النقدى، وفى حالة التبادل الحر فان الثمن يكون نتيجة لتصورات كلا من طرفى التبادل فى

السوق. أن جانب الطلب يقابله الجانب الآخر فى السوق وهو جانب العرض فى درجات مختلفة لإنتاج السلع طبقاً لتقسيم العمل، وتتم عمليات الشراء والبيع للسلع النصف مصنعة والنهائية. وعلى درجة عالية من التجريد يمكن التمييز بين طرفين متعاملين فى السوق، وذلك باستثناء الدولة فى نشاطها الاقتصادى، وتتمثل عمليات التبادل الهامة فيما بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال. فقطاع العائلات يعتبر مصدرا لخدمات عناصر الإنتاج وأوجه الطلب على السلع الاستهلاكية. ويحتاج قطاع الأعمال إلى إنتاج السلع، ويطلب خدمات عناصر الإنتاج من قطاع العائلات، ويقدم لقطاع العائلات السلع الاستهلاكية. ونشرح ذلك فيما يلى:

(١) دورة السلع والخدمات:

ان المنتجين أو قطاع الأعمال، والمستهلكين أو القطاع العائلى، يتخذون القرارات فيما يتعلق بشراء وبيع السلع وخدمات عناصر الانتاج. ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى الذى يوضح كل من قطاع الإنتاج وقطاع الاستهلاك وكل من سوق السلع والخدمات وسوق خدمات عناصر الإنتاج.

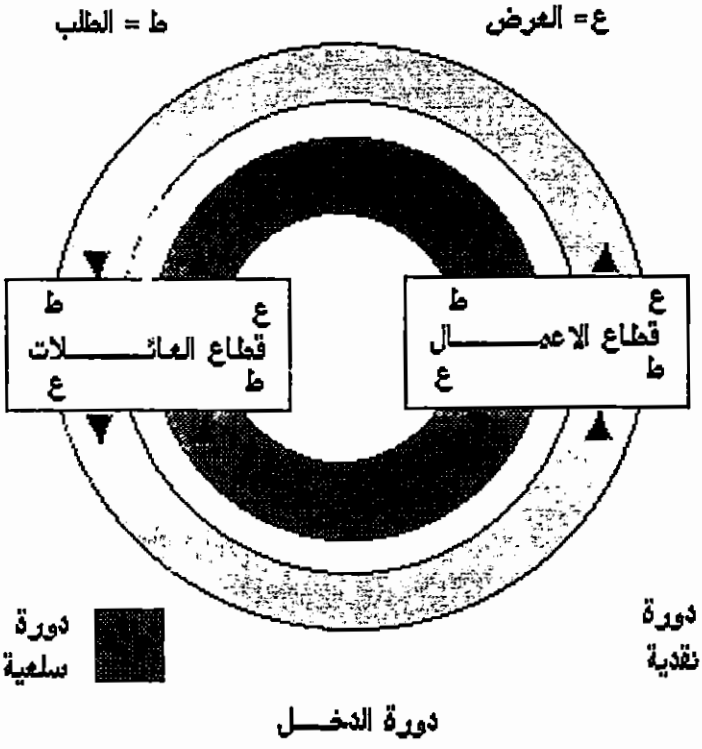

شكل (٤٦): التدفق الدائرى للدخل

ولإيضاح كيف يتم التفاعل بين المنتجين والمستهلكين فى كل من السوقين لـ
يرغبون فى الحصول على السلع والخدمات التى تشبع رغباتهم فيما يتعلق بالغذاء :

والصحة والأمن والتعليم والرياضة، ولدى المستهلكين مواردهم من دخل وأصول مختلفة ووقت وجهد التى بواسطتها يستطيعون إشباع حاجاتهم. ولكن مواردهم غير كافية لتسمح لهم بإشباع جميع رغباتهم، فان الشراء والبيع يتم بواسطة النقود، فيدفع المستهلكون النقود للمنتجين مقابل ما يحصلون عليه منهم من سلع وخدمات وبذلك يمدونهم بالدخل. ويدفع المنتجون النقود للمستهلكين مقابل خدمات عناصر الإنتاج المملوكة لهم وبالتالى فهم يمدونهم بالدخل. ويلاحظ أن التيارين تيار السلع والخدمات وتيار النقود يتحركان فى اتجاهين متضادين، وكل تيار إنما يمثل دورة كاملة.

(٢) دورة تيار الدخل:

والدورة الموضحة فى الشكل السابق والتى تمثل تيار النقود، كدخول ومدفوعات، تعتبر أساسية فى تفهم عمل اقتصاديات المجتمعات القائمة على أساس السوق. وفى الحقيقة فان هناك ثلاثة تيارات مختلفة وأن كانت متصلة ببعضها:

أ – تيار النقود من المشترين إلى البائعين.

ب – تيار السلع والخدمات من البائعين إلى المشترين.

جـ – تيار الدخل الذى يتولد من الأنشطة الاقتصادية فى المجتمع.

والتيار الأخير هو التيار الهام فى الاقتصاد الكلى، وهذا التيار له علاقة بتيار النقود ومن الواجب تفهم هذه العلاقة. فالنقود التى تنفقها المنشآت للحصول على خدمات عناصر الإنتاج إنما تصبح دخولا للمستهلكين أصحاب عناصر الإنتاج وبالمثل فان النقود التى ينفقها المستهلكون للحصول على السلع والخدمات إنما تعتبر دخولا للمنشآت.

والتيار الدائرى للنقود الموضح فى الشكل السابق يتولد تياراً للدخل من المستهلكين إلى المنتجين ويعود ثانية إلى المستهلكين. فلو أن المستهلكين ينفقون كل دخولهم التى يحصلون عليها على شراء السلع والخدمات التى تنتج بواسطة المنشآت. ولو أن المنشآت بدورها توزع على الدخول التى تحصل على المستهلكين سواء عن طريق شراء خدمات عناصر الإنتاج أو عن طريق توزيع الأرباح لأصحابها لأصبحت دوره تيار الدخل بسيطة حقا، وكل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية إلى المنتجين ولذلك فانهم سيضطرون للاختيار. فعلى المستهلكين أن يتخذوا قراراً فيما يتعلق باختيار السلع والخدمات التى يشترونها فى سوق السلع والخدمات.

والإشارة التى يستجيب لها المستهلكون هى أسعار السلع والخدمات فلكل مجموعة من الأسعار يقوم المستهلكون بعمل مجموعة من الاختيارات. وهم بهذا التصرف يؤثرون كمجموعة فى هذه الأسعار. وتستخدم الأسعار كإشارة للمنتجين لإيضاح أى السلع والخدمات أكثر بحية فى إنتاجها وتقديمها فى السوق. وعلى المنتجين أن يختاروا السلع التى ينتجونها ويبيعونها. كما عليهم أن يختاروا

بين وسائل الإنتاج المختلفة لإنتاج هذه السلع وأن يحددوا الكمية التى يعرضونها من كل سلعة من السلع المختارة. وبهذه الطريقة فان المنتجين أيضا يؤثروا فى السعر.

ويقوم المنتجون بشراء عناصر الإنتاج أو خدمات عناصر الإنتاج ويتوقف الكمية التى يشترونها على قراراتهم فيما يتعلق بالإنتاج التى تتوقف بدورها على طلبات المستهلكين. والطلب على الموارد اللازمة للإنتاج تؤثر بدورها على أسعار العمل والمواد الخام والمبانى والآلات واستخدام رأس المال والأرض وجميع الوارد الأخرى اللازمة للإنتاج. والمستهلكون الذين يمتلكون عناصر الإنتاج إنما يستجيبون لأسعار عناصر الإنتاج ويحددون اختيارهم فيما يتعلق باستخدامات موارد الإنتاج، وهذه الاختيارات تحدد عرض عناصر الإنتاج وتؤثر على أسعار المنتجات. وقيام المنتجون بدفع أجور عناصر الإنتاج إنما يمد أصحاب عناصر الإنتاج بالدخل. ومستلمى هذا الدخل هم المستهلكون الذين هم فى حاجة إلى السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، وبهذا تكون الدورة قد اكتملت.

هذا التفاعل بين المنتجين والمستهلكين يمكن تمثيله بتيارين: الأول وهو تيار السلع والخدمات. فتيار السلع والخدمات كما هو موضح بالشكل السابق يتدفق من قطاع الإنتاج إلى القطاع العائلى. وبذلك يحصل المستهلكون على ما يشبع حاجاتهم. وخدمات عناصر الإنتاج تتدفق من القطاع العائلى إلى قطاع الإنتاج، وبذلك يحصل قطاع الإنتاج على ما يحتاج إليه من وسائل الإنتاج. ثانيا: ودورة تيار النقود تمثل التيار الثانى. ففى ظل اقتصاديات السوق فان كل شئ يحصل عليه المستهلكون يرد ثانية إلى المنتجين وكل شئ يحصل عليه المنتجون يرد ثانية إلى المستهلكين ففى مثل هذه الحالة فان دورة تيار الدخل تصبح مغلقة.

ولكن فى واقع الأمر أن المستهلكين لاينفقوا كل دخولهم، التى يحصلون عليها من بيع خدمات عناصر الإنتاج، على ماتنتجه منشآت قطاع الأعمال، فجزء من الدخل الذى يحصل عليه المستهلكون لايعاد إلى المنشآت، وكذلك جزء الدخل الذى تحصل عليه المنشآت لايعاد مرة ثانية إلى المستهلكين، ويمثلان بذلك انسحابا أو تسربا Leakage من دورة تيار الدخل. ويحدث هذا التسرب لأن الحكومة مثلا تقتطع جزءا من دخول المستهلكين فى صورة ضرائب أو لأن المستهلكين يفضلون الاحتفاظ بجزء من دخلهم فى صورة مدخرات لاينفقونها.

والاعتبارات الأخرى التى تمنع من جعل دورة تيار الدخل دورة مغلقة هى أن هناك حقنا injection. ويقصد بالحقن كل إنفاق يترتب عليه توليد دخل للمنشآت أو المستهلكين. ومن أمثلة الحقن شراء الحكومة للسلع والخدمات أو الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة.

مما سبق يتضح لنا أن قطاع العائلات وقطاع الأعمال من الممكن أن يمثل كل منهما طلبا من جهة، وعرضا من جهة أخرى. وهذه الخاصية تتوقف على نوع السلعة. ومن المفيد عمليا أيضا استخدام تعريفات العرض والطلب بالنسبة للدورة النقدية. أن الذى يقدم خدمات عنصر العمل يمثل فى نفس الوقت طلبا على النقود فى شكل أجر.

كما أن دراسة دورة الدخل القومى يمكن أن تقودنا إلى استنتاج أن قطاع العائلات وقطاع الأعمال يكونان وحدة ذات مرتبة واحدة، ذلك لأنهما يظهران فى جانبى عرض وطلب، وينبغى مع ذلك عدم نسيان أن مراكز الإنتاج أى قطاع الأعمال تعتبر مندمجة فى إنتاج القطاع العائلى. وطالما أن

قطاع العائلات يرى أنه يستطيع إنتاج السلع بطريقة أفضل وبأقل تكلفة عن قطاع الأعمال، فانه يمكنه القيام بذلك تطبيقا لمبدأ اصنعها بنفسك do it yourself. كما يقوم قطاع العائلات بإنتاج جزء ضئيل من حاجياته مثل إعداد وجبات الطعام، وذلك يعد سببا للعقلانية والرشد الاقتصادى. وهناك أعمال أخرى كما فى غسيل وتنظيف الملابس، كانت إحدى وظائف قطاع العائلات ثم انتقلت إلى قطاع الأعمال لتصبح وظيفة مستقلة ولها وحدات مجهزة بآلات غسيل حديثة تقوم بغسل الملابس وتجفيفها أيضا، وفى نفس الوقت أيضا وجدت هذه الآلات الحديثة فى قطاع العائلات، أن الوحدات الإنتاجية فى الاقتصاد الحديث لاتعبر بالضرورة عن الرفاهية والرقى الإنسانى، ذلك لأنها تمثل مرحلة راقية لتقسيم العمل. والاختيار التكنولوجى فى أحيان كثيرة لايترك الكثير لقطاع العائلات لإنتاجه. ويتبع ذلك أن ما ينتجه قطاع الأعمال من سلع وخدمات من احتياجات قطاع العائلات.

وبمرور الوقت فان تقدم المشروعات الاقتصادية يتوقف على ما اذا كانت هذه السلعة يمكن إنتاجها، وفى نفس الوقت تكون مطلوبة من قطاع العائلات، فالاستهلاك كما يقول آدم سميث هو غاية وهدف للإنتاج، وذلك لايعنى مع ذلك أن قطاع العائلات يستطيع أن يحدد شروط التبادل مثل كمية السلع وأثمانها.

ان تقسيم العمل لايؤدى فقط إلى نقل الإنتاج من القطاع العائلى أى الإنتاج المنزلى إلى وحدات إنتاجية كبيرة، ولكن أيضا يؤدى إلى زيادة التخصص وإنشاء فروع إنتاجية للوحدات الاقتصادية المختلفة. وفى الاقتصاد القومى الحديث نجد كقاعدة أن الوحدات الإنتاجية تطلب عناصر الإنتاج من قطاع العائلات وتقدم لها السلع الاستهلاكية.

(٣) التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الاقتصادية الأربعة:

ماسبق شرحه هو تدفقات الدخل في حالة وجود قطاعين فقط، لكن الواقع أن القطاع العائلي لاينفق دخلة بأكمله على استهلاك ما ينتج من السلع والخدمات، إنما أيضا يقتطع جزء من الدخل لأجل الادخار، وهو عبارة عن الجزء المخصص للإنفاق المستقبلي أو الموجه للاستثمار. إضافة إلى الادخار يوجد ما يقتطع من الدخل في صورة ضرائب تفرضها الحكومة لتمويل إنفاقها.

ولو أضفنا الى النموذج السابق معاملات قطاع التجارة الخارجية من صادرات وواردات، ومعاملات القطاع الحكومى، فاننا نكون أمام التدفقات الدائرية للدخل في حالة القطاعات الأربعة، وتجرى فيع المعاملات الاقتصادية كما يلى:

١. ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل علية على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

٢. يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالي كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

٣. يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة

عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي.

٤. يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

المطلب الرابع: طرق قياس الناتج القومي:

الناتج القومى يمكن قياسه بثلاث طرق وهي طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل، ونوجز الحديث عنها فيما يلى:

أولا: طريقة الناتج:

تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام. وتفادياً للازدواج الحسابي والتكرار فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة على أن يكون ذلك على أساس قيم السلع وليس كمياتها، وقيمة السلعة (ك × ث) تعنى أن كمية السلعة مضروبة فى ثمنها.

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي والناتج القومي فالأول أساسه جغرافي أما الآخر فأساسه الجنسية. كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية وهي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لاترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود، فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها إلى الناتج القومي الإجمالي أم لا، وذلك فى حالتى أسلوب المنتج النهائي، وأسلوب القيمة المضافة.

ثانيا: طريقة الإنفاق:

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق للقطاعات الاقتصادية الأربعة، اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع. أى أن:

الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي

= الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ إنفاق العالم الخارجي (ص – و).

(أ) الإنفاق الاستهلاكي:

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات كما يلى:

١. السلع المعمرة كسيارة أو أثاث أو ثلاجة.

٢. السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية.

٣. الخدمات مثل الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة.

ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها.

(ب) الإنفاق الاستثماري:

وهو الإنفاق الذي يتم بواسطة منشآت الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويتضمن مايلي:

١. الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات.

٢. جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية. ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها.

٣. التغير في المخزون، والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية. فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته، في حين أن السحب من المخزون جزء لابد وأن يطرح.

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لايشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات، لأنة مجرد تحويل لأصل موجود، أو الأصول الملموسة المستعملة. وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أى أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً.

والإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي حيث أن:

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الاستثمار الاحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة.

(ج) الإنفاق الحكومي:

يشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس والمستشفيات، وتوظيف الطبيب والمدرس والمهندس، كما يشمل الخدمات الحكومية كحفظ الأمن الداخلى والدفاع، وتحسب طبقا لتكلفتها، لأن اغلبها ليس له مثيل في السوق. ولكننا نشير هنا إلى مدفوعات التحويلات، وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها، فهي مدفوعات لاتعكس أى إنتاج جاري، مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب، فهي لاتدخل ضمن الإنفاق الحكومي، لكونها نفقات لاتعكس أى إنتاج جاري.

(د) إنفاق قطاع العالم الخارجي (صافي التجارة الخارجية):

الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لايقابله إنتاج محلي، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي. ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات). وأخيرا فإن:

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق =

الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي التجارة الخارجية (ص – و).

ثالثا: طريقة الدخل:

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة غالبا سنة، أى عبارة عن مجموع الريع والأجور والفوائد والأرباح.

وسوف نتطرق إلى كلا منها بالتفصيل كالتالي:

١- الأجور والمرتبات: تعتبر الأجور دخل عنصر العمل، وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية.

٢- الريع أو الإيجار: الريع أو الإيجار هو العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد الطبيعية، ويشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية. إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها، كأنهم مستأجرين. أما السلع التي يمكن استهلاكها ذاتيا، كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد، فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق.

أما المبالغ التى يحصل عليها أصحاب براءة الاختراع أو حقوق التأليف فتعبر ريعا، ولاتوضع ضمن الأجور والمرتبات، لأنها عائد الأصول المعنوية أى حقوق الملكية الفكرية. وكان من أهم الاتفاقيات الدولية الناتجة عن دورة أورجواى تلك اتفاقية التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (تربس) Trade Related Intellectual Property Rights (TRIPS).

٣- الفائدة: الفائدة عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض، ولايدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين.

٤- الأرباح: تعتبر الأرباح دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية، وتنقسم إلى:

أ- دخل الملاك: أى الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة.

ب - أرباح الشركات: أى أرباح شركات المساهمة، والتي يتم توزيعها على النحو التالي:

١. ضرائب دخل الشركات: وهي جزء من الأرباح يذهب إلى الحكومة في صورة ضرائب.

٢. أرباح الأسهم: وهي الأرباح التي توزع على المساهمين وهم الملاك الأصليين للشركة.

الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة: وهي جزء من الأرباح لايوزع على المساهمين، وإنما يحتجز في خزينة الشركة لمواجهة أى التزامات.

وبجمع الدخول السابقة نحصل على:

الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الريع + الفوائد + الأرباح.

أما الناتج القومي الإجمالي فهو اجمالى السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية معينه، وهى غالبا سنة.

أما العوامل المحددة لحجم الناتج القومي الإجمالي فيمكن عرضها كما يلى:

١. الظروف الطبيعية التي لايستطيع الإنسان السيطرة عليها أو التنبؤ بها كالزلازل والفيضانات والظروف الجوية المختلفة.

٢. الاستقرار السياسي للدولة والذي يؤثر على كمية وقيمة ما ينتج من سلع وخدمات، حيث أن الحرب تدمر مختلف الممتلكات والمصانع.

٣. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية والتي تحدد كمية ونوعية المنتجات، ولعل أهمها الموارد البشرية.

٤. علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد، من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي.

وهناك بعض الأمور التى يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين، ونوجزها فيما يلى:

١. توحيد أساس الحساب وطريقته، فلابد من التأكد أن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين.

٢. الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي، ونصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان.

٣. التحسن في نوعية المنتجات لابد وأن يؤخذ أيضا في الاعتبار، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، ولايعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة، خاصة اذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة.

٤. هيكل الإنتاج وتوزيعه، فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي، وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع.

٥. تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار، وذلك من أجل التعرف على التغير الحقيقي الذي طرأ على الإنتاج.

المبحث الثالث
نظرية التشغيل أو التوظف

إن الدخل القومى والناتج القومى يمثلان وجهين لعملة واحدة، وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن الاقتصادى عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي، أى عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشترين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة. ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح، فالاقتصاد المغلق لاتدخل فيه أى معاملات مع العالم الخارجي، وهو اقتصاد بسيط لادور للحكومة فيه، وذلك على عكس الاقتصاد المفتوح. وحالة التشغيل التوظف الكامل Full Employment تعني أن جميع الموارد الاقتصادية، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم المتاحة في المجتمع تكون مستغلة بالكامل.